الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-10-14

النصر
ANNASR
يومية إخبارية وطنية

تطبيقا للمادة 184 من النظام الانتخابي

المتابعات القضائية تسقط منتخبين سابقين من قوائم الترشيحات

أخفقت عديد التشكيلات السياسية في إعادة ترشيح منتخبين محليين سابقين للانتخابات المحلية القادمة، بسبب إسقاط أسمائهم من قبل السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، جراء تورط بعضهم في قضايا مع العدالة لم يتم الفصل فيها بعد، مما أدى بأحزاب إلى توجيه تعليمات بالتعويض الفوري لكل اسم يتم رفضه.

سارعت قيادة التجمع الوطني الديمقراطي إلى توجيه تعليمات صارمة للجان المحلية المسؤولة على إعداد قوائم المترشحين للانتخابات المحلية التي ستجري يوم 27 نوفمبر المقبل، لتعويض أسماء المترشحين من المنتخبين المحليين السابقين الذين تم رفض ترشحهم للاستحقاقات القادمة بشبهة الفساد، أو بسبب متابعتهم قضائيا، ولو تعلق الأمر بجانب التسيير. وأوضح في هذا الشأن العضو القيادي في الأرندي الصافي لعرابي " للنصر" بأن شكاوى عدة بلغت الأمانة العامة للحزب بشأن إسقاط أسماء من قوائم الترشيحات من طرف المندوبيات التنفيذية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، ويتعلق الأمر بالخصوص بمنتخبين محليين سابقين يواجهون مشاكل مع العدالة، أكد المتدخل بأن جلها مرتبطة بمجال التسيير وليس بقضايا فساد. وأضاف المتحدث بأن التجمع الوطني الديمقراطي عكس باقي التشكيلات، أمر هياكله المحلية بالتعويض الفوري لكل من لم يقبل ترشحه، ثم الطعن في القرار، ويندرج الإجراء وفق تقديره، في إطار التدابير الاحتياطية التي اتخذها الحزب لتفادي الإشكالات التي واجهته في الانتخابات التشريعية الماضية، التي جعلها محطة هامة لاتخاذ التجارب والعبر والتكيف مع نظام الانتخابات الجديد، من خلال الالتزام بما جاء في المادة 184 من نفس القانون.

وبحسب المصدر فإن الأرندي لديه ما يكفي من الإطارات والكفاءات لتعويض الأسماء غير المقبولة من قبل المندوبيات التنفيذية، مدافعا عن منتخبيه ومناضليه الذين لم يقوموا حسبه، سوى بأداء مهامهم على أكمل وجه، بدليل أنهم ترشحوا وهم ما يزالوا يمارسون مهامهم على رأس المجالس البلدية. وأكد من جهته عضو المكتب الوطني لحركة حمس نعمان لعور بأن المتابعات القضائية كانت السبب في العصف بعشرات ملفات الترشح الخاصة بمنتخبين محليين سابقين، مما جعل مشاركة الحركة في الاستحقاقات القادمة تقتصر على حوالي 500 بلدية عبر الوطن، رغم كل ما تم اتخاذه من تدابير احتياطية لرفع نسبة المشاركة وتوسيع تمثيل الحزب في البلديات والولايات.

وعكس الأرندي، تصر حركة حمس على الطعن في قرارات المندوبيات التنفيذية لدى المحكمة الإدارية، ثم لدى مجلس الدولة قبل تعويض الملفات التي أسقطها غربال الرقابة، بحجة وثوقها في مناضليها، الذين تمت دراسة ملفاتهم بشكل دقيق قبل السماح لهم بالتقدم للسباق الانتخابي. ويعتقد المتحدث بأنه ما دام المترشح لم يتعرض إلى عقوب سالبة للحرية، ولم يتم منعه من الترشح من قبل العدالة بسبب قضايا فساد، يمكنه المشاركة في العملية الانتخابية، موضحا بأن الحركة ستستمر في إيداع الطعون وانتظار النتائج التي ستقرها الجهات القضائية المختصة، يتم الشروع في تعويض الأسماء التي تم إسقاطها في حال لم يتم قبول الطعون. وبالنسبة لجبهة القوى الاشتراكية فإن الأمور تسير على ما يرام لحد الآن، بفضل عدم تلقي شكاوى من قبل الهياكل المحلية بشأن رفض ملفات الترشح، وبحسب العضو القيادي في الحزب هشام زعنابي فإن الأفافاس ترك حرية اختيار المترشحين إلى القيادات المحلية، واكتفى بتحديد الشروط والمعايير القائمة أساسا على النزاهة والكفاءة ونظافة اليد.

لطيفة بلحاج

الشروق

تسريبات عن التحقيقات الأمنية تكشف:

سقوط عشرات "الأميار" المشبوهين قضائيّا من المحليات!

شرعت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في تطهير القوائم الانتخابية المعنية بالمحليات المقبلة، وفقا لنص المادة 184 من قانون الانتخابات، والمتعلقة بنظافة صحيفة السوابق العدلية للراغبين في دخول غمار المحليات، حيث أسقط غربال السلطة هذه المرة "أميارا" ومنتخبين محليين في انتظار الكشف عن النتائج النهائية الأحد المقبل.

أسماء بهلولي

تلقت العديد من التشكيلات الحزبية اتصالات من قواعدها الولائية تبلغها بضرورة تجهيز أسماء جديدة لتعويض المقصين بعد أن أثبتت التحقيقات الأمنية عدم استفائهم للشروط المنصوص عليها في نص المادة 184 من قانون الانتخابات.

وحسب مصادر "الشروق"، فقد مست مقصلة التحقيقات العديد من الأسماء، بلغت في حدود العشرات في انتظار استكمال عملية التصفية، منهم منتخبون محليون سابقون وحتى شخصيات سبق لها الترشح في التشريعيات الماضية.

وفي هذا الإطار، يؤكد القيادي في جبهة المستقبل، فاتح بوطبيق، أن حزبه أبلغ مساء أمس، بإقصاء بعض المترشحين في ولايتي عنابة والشلف، بعد أن أثبتت التحقيقات الأمنية أن هؤلاء لا يمكنهم الترشح بناء على نص المادة184 من القانون العضوي للانتخابات.

وأضاف بوطبيق في تصريح لـ"الشروق" أن من المقصين رؤساء بلديات سابقون، وهو ما يطرح عدة تساؤلات، قائلا "المادة سابقة الذكر جاءت فضفاضة وواسعة الفهم وبالتالي تطبيقها ترك

العديد من علامات الاستفهام، لكن هذا لا يعني أننا كحزب سياسي ضد تطهير القوائم من الأشخاص الذين لديهم شبهة أو علاقة بالفساد، لكن الإشكالية تبقى في التطبيق".

وحسب رئيس الكتلة البرلمانية لجبهة المستقبل، فإن حزبه اجتهد في اختيار الأسماء كي لا يتكرر معهم سيناريو الانتخابات الماضية، مضيفا "هناك شخصيات أقصيت بناء على تهم غير واضحة على غرار رئيس بلدية في ولاية الشلف، بسبب ما وصفوه بالسلوك غير الحضاري والمنافي للأخلاق لدى المترشح، لذلك يقول- بوطبيق- طالبنا بضرورة إعادة النظر في قانون الانتخابات، لأننا نعيش مرحلة مخاض عسير، لاسيما أن عملية التعويض ليست بالسهلة، لأن القائمة بنيت على معطيات سياسية محلية، من أجل ضمان النجاح والفوز بأكبر عدد من المقاعد.

وبالنسبة للتجمع الوطني الديمقراطي، يؤكد العربي صافي تلقي عدة اتصالات من قواعده الولائية خاصة الشرقية بخصوص إقصاء عدة مترشحين، غير أن السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات لم تبلغهم بأي قرار رسمي، مشيرا أن حزبه مستعد لتعويض المقصين لتفادي ما وقع في التشريعيات الماضية، كما أن قانون الانتخابات، حسب المتحدث، يبقى محل انتقاد خاصة أنه لم يوضح طبيعة التهم التي تمنع المترشح من دخول غمار الانتخابات.

والأمر لم يختلف كثيرا بالنسبة لحزب جبهة التحرير الوطني، حيث أشارت مصادر "الشروق" أن الأفلان خسر عدة أسماء لاسيما في ولايتي البويرة والمسيلة بسبب تطبيق المادة 184 من قانون الانتخابات.

للإشارة، فإن نص المادة 184 من قانون الانتخابات تشترط في المترشح للمجلس الشعبي البلدي أو الولائي ألا يكون محكوما عليه نهائيا بعقوبة سالبة للحرية لارتكاب جناية أو جنحة ولم يرد اعتباره، باستثناء الجنح غير العمدية، إضافة إلى ضرورة أن يثبت وضعيته تجاه الإدارة الضريبية، وألا يكون معروفا لدى العامة بصلته مع أوساط المال والأعمال المشبوهة وتأثيره بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الاختيار الحر للناخبين وحسن سير العملية الانتخابية.

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

في مشهد مكرر لتشريعيات 12 جوان الماضي

إقصاء عشرات المترشحين للمحليات المسبقة

● تواجه أحزاب سياسية عديدة صعوبات في استخلاف مرشحين أسقطتهم السلطة المستقلة للانتخابات، كانوا سقطوا في امتحان تقارير أمنية في مشهد مكرر للانتخابات التشريعية. وأجبرت الأحزاب السياسية والقوائم الحرة على استخدام ما تبقى في رصيدها من ملفات مرشحين في ظل صعوبات في إيجاد مرشحين لهذه القوائم.

وأشهرت السلطة المستقلة مرة أخرى المادة المتعلقة بمكافحة المال السياسي لإسقاط عشرات المرشحين، ويُتوقع أن يستمر المسار لغاية 17 أكتوبر الجاري، وهو الأجل الختامي لدراسة الملفات. ومست الإقصاءات في مرحلة أولى مرشحين كانت أسماؤهم محل تحفظ أمني في الانتخابات التشريعية الأخيرة، حسبما استُفيد من مصادر حزبية.

وسجلت أحزاب سياسية حجم الفوارق من ولاية إلى أخرى، ففيما ارتفعت وتيرة الإقصاءات في المسيلة وجيجل والشلف، كان الوضع رحيما بالمرشحين في ولايات أخرى.

وأرجع متابعون الاختلاف في نسبة الإقصاءات من ولاية لأخرى إلى اختلاف اجتهاد وقراءة منسقي السلطة في كل ولاية للقانون وللتقارير التي تصدرها المصالح الأمنية، فبينما يأخذ منسقون التقارير السلبية بجدية ويتعاملون معها كقرار قضائي غير قابل للطعن، يُظهر آخرون مرونة إلى درجة تجاهل التقارير، في غياب قراءة موحدة مفصلة لكيفية تطبيق أحكام القانون، وخصوصا المطة السادسة من المادة 184 (شقيقة المادة 206 الخاصة بانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني).

وخلال مروره لدى اللجنة القانونية بالمجلس الشعبي الوطني، أكد وزير العدل رشيد طبي تمسك الحكومة بالبنود المتعلقة بمكافحة المال السياسي، حيث شدد خلال رده على أعضاء اللجنة بأن "آلية محاربة المال الفاسد يمكن أن يتم ضبطها أكثر مستقبلا، ولكن لا يمكن التخلي عنها باعتبارها مكسبا ومطلبا شعبيا". واعترف طبي بوجود صعوبات في تطبيق أحكام القانون، وليس لوجود عيوب في القانون نفسه.

وينظر المتضررون من قرارات السلطة المستقلة إلى عمليات الإقصاء كحواجز وُضعت لتحديد قائمة اللاعبين السياسيين في الساحة، فضلا عن عمليات انتقام وتصفية حسابات على أساس شخصي أو لأسباب غير منطقية، منها عدم دفع غرامات مالية (مخالفات مرورية).

ف. جمال

دوائر تعرف قائمة واحدة فقط

بلديات حُسمت فيها النتائج ببرج بوعريريج

● أهم ما يميز الانتخابات المحلية ببرج بوعريريج هو عجز كل من حزبي الأفالان والأرندي عن تغطية كل بلديات الولاية، فقد اكتفى الحزبان بـ31 بلدية من بين 34 بلدية، كما لم تتعد حمس 4 قوائم، إحداها للمجلس الشعبي الولائي، و3 قوائم للمجالس الشعبية البلدية في كل من بلدية عاصمة الولاية، وبلديتي الرابطة والعناصر.

ودخل حزب المستقبل في 25 بلدية، إضافة إلى قائمة للمجلس الشعبي الولائي، ومن بين مستجدات الانتخابات المحلية ببرج بوعريريج، دخول أعضاء المجلس الشعبي الوطني تحت مسمى تكتل الأحرار بقوائم انتخابية في 18 بلدية، بينما دخلت قوائم حرة تحت مسمى التكتل الحر البركة الوفاء والثقة، وهي أسماء قوائم حرة شاركت في التشريعيات، بـ16 قائمة في المجالس البلدية وقائمة في المجلس الشعبي الولائي، أما حركة البناء فقد شاركت بقائمة واحدة للمجلس الشعبي الولائي، ليصل عدد القوائم المشاركة في المجالس البلدية إلى 131 قائمة.

والطريف في الانتخابات المحلية انتظار فوز قائمة بلدية ألماين بدائرة جعافرة بالمقاعد الـ15، كونها القائمة الوحيدة المشاركة، كما يحتمل فوز قائمة حزب المستقبل ببلدية تفرڤ بدائرة جعافرة، كونها القائمة الوحيدة المنافسة، بعدما تم رفض 7 مرشحين منها. وأيضا انتظار فوز قائمة الأرندي بمقاعد بلدية اولاد سيدي براهيم إذا تم إقصاء قائمة الأفالان. ويبقى التنافس على مقاعد مجلس الأمة في التجديد النصفي الأول في شهر ديسمبر والثاني في منتصف العهدة، هو الدافع الأساسي لترشح الأسماء المعروفة في مجالس محلية ووطنية، فقد اقتصر حضورهم على جلسات استثنائية استعراضية قبل التشريعيات، وتبقى الإشارة إلى أن أغلب المنتخَبين جددوا ترشحهم بالرغم من أن 22 رئيس بلدية متابع قضائيا، وصدرت ضدهم أحكام.

بوبكر مخلوفي

المساء
el-massa يومية إخبارية وطنية

بلجود يعرض مشروعي قانوني الدوائر الانتخابية والبلدية

تفادي حالات الانسداد بعد محليات 27 نوفمبر

عرض وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، كمال بلجود، أمس، على لجنة الشؤون القانونية والإدارية والحريات، بالمجلس الشعبي الوطني، كل من مشروع قانون تحديد الدوائر الانتخابية في البرلمان وتكييفه مع التقسيم الإقليمي الأخير الذي استحدث 10 ولايات جديدة، وقانون البلدية الذي يسطر طريقة انتخاب الأمير للحيلولة دون انسدادها بعد محليات 27 نوفمبر القادم.

ش. ع

وأبرز ممثل الحكومة خلال جلسة النقاش مع أعضاء اللجنة القانونية، ٍهمية مشروعي القانونين المذكورين، حيث يتضمن الأول الموافقة على الأمر رقم 21-02 المؤرخ في 16 مارس 2021 الذي يحدّد الدوائر الانتخابية وعدد المقاعد المطلوب شغلها في انتخابات البرلمان، أما الثاني فيتضمن الموافقة على الأمر رقم 21- 13 المؤرخ في 22 محرم 1443 والموافق 31 ٍوت 2021، والذي يعدّل ويتمّم بعض أحكام القانون رقم 11-10 المؤرخ في 20 رجب 1443 الموافق لـ22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية.

وأشار الوزير، إلى أن التعديل المقترح على قانون البلدية يأتي في إطار مسعى مجانسة وتكييف، بعض أحكام هذا القانون، من خلال إعادة النظر في تلك المتعلقة برئيس المجلس الشعبي البلدي، وبالنظر إلى القانون العضوي المتعلق بنظام الإنتخابات الجديد الذي ألغى نظام متصدر القائمة، معتمدا على نظام القائمة المفتوحة المبنية على طريقة الاقتراع النسبي بالتصويت التفضيلي دون مزج. ومن شأن التعديل رفع الإشكالات العملية التي يطرحها تطبيق القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011 والمتعلق بالبلدية، خاصة والجزائر تستعد لتنظيم استحقاقات محلية في 27 نوفمبر المقبل، مشيرا إلى أن المشروع المشار إليه، يهدف إلى تكريس الشفافية في اختيار رئيس البلدية والحيلولة دون وقوع انسدادات في سير المجالس البلدية.

وحول القانون المتضمن الموافقة على الأمر رقم 21-02 المؤرخ في 16 مارس 2021 الذي يحدّد الدوائر الانتخابية وعدد المقاعد المطلوب شغلها في انتخابات البرلمان، أكد بلجود أن هذا المشروع يندرج في إطار تكييف النصوص القانونية السارية المفعول، وذلك عقب صدور القانون رقم 19-12 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019 المعدل والمتمم للقانون رقم 84-09 المؤرخ في 4 فيفري 1984 المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، الذي يستحدث عشر ولايات جديدة، الأمر الذي يستدعي رفع عدد الدوائر الانتخابية من 48 إلى 58 دائرة انتخابية فضلا عن الدائرة الانتخابية للجالية الوطنية في الخارج. ويستدعي هذا التكييف، حسب ممثل الحكومة، مراجعة عدد الدوائر الانتخابية وعدد المقاعد المطلوب شغلها في انتخابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وثلثي أعضاء مجلس الأمة، وذلك حسب عدد السكان المقدر بـ44.680.000 نسمة حسب إحصاء 31 ديسمبر 2020.

Horizons
QUOTIDIEN NATIONAL

ÉLECTIONS LOCALES

EN ATTENDANT LA VALIDATION DES CANDIDATURES

Cap sur la campagne électorale

Dès que l'Autorité nationale indépendante des élections aura validé les dossiers de candidature pour les locales du 27 novembre prochain, une étape aussi cruciale sera enclenchée : celle de la campagne électorale dont les contours seront totalement différents des précédents suffrages.

Les postulants pour cette course, qui s'annonce compétitive, auront à adopter des discours qui cibleront un citoyen avisé. D'où l'importance d'utiliser des arguments compatibles avec son quotidien, ses soucis et surtout ses besoins. Le constitutionnaliste Moussa Boudhane explique d'abord les dispositions légales devant régir cette campagne aux grands enjeux, s'agissant d'une opération électorale pas comme les autres. Cette campagne dure 21 jours et elle s'achève trois jours avant le jour du scrutin. Elle repose, notamment, sur le travail de proximité, tant les objectifs consistent à choisir les hommes et les femmes qui auront pour mission la prise en charge des préoccupations locales. Le constitutionnaliste indique que de l'article 73 à l'article 86 du code électoral, il est clairement dit qu'une campagne doit être menée dans le respect intégral des règles légales, surtout son financement qui est supervisé par une commission installée auprès de l'autorité des élections. Cette commission est composée de trois magistrats représentant la Cour suprême, le conseil d'Etat ainsi que la cour des comptes. A cela s'ajoutent un cadre de l'instance de lutte contre la corruption et un agent du ministère des Finances. Boudhane souligne, dans ce sillage, que la loi définit également les modalités de financement des campagnes des jeunes de moins de 40 ans, disposition nouvelle décidée par le chef de l'Etat en faveur de cette frange de la société. Il explique, cependant, que l'autorité doit s'assurer d'abord que les dossiers remplissent les conditions exigées avant de franchir une autre étape. Elle doit détecter les doubles signatures et passer au crible l'ensemble des listes afin d'écarter toutes les irrégularités possibles. Il souligne que l'Anie se doit de justifier ses refus et de prendre en compte les décisions des tribunaux administratifs et du conseil d'Etat, instances devant étudier à leur tour les recours des candidats.

■ Karima Alloun

Les partis s'y préparent

Du côté des partis politiques, le ton est aussi donné en vue de se préparer pour cette campagne. Fatma Zohra Zerouati, présidente du parti Tajamoue Amel El Djazaïr (TAJ), indique que la particularité de cette élection s'impose d'elle-même. Ce sont les locales et il faut s'y accommoder en fonction de ses spécificités. Elle fait savoir que son parti a déjà préparé son programme de campagne et son slogan est «Pour un développement local inclusif et réel». Malgré les difficultés engendrées, selon elle, par le nouveau mode de scrutin basé sur la liste ouverte, Zerouati garde espoir et confirme son ambition de glaner des sièges au sein des nouvelles assemblées locales. Elle rappelle que son parti avait mené une campagne conforme aux normes lors des législatives et à TAJ de peser de tout son poids pour marquer son passage lors de cette nouvelle étape. «Je tiens à souligner que TAJ, qui repart à zero, participe pour la première fois en solo à ces locales. En 2017, le parti s'est porté candidat dans le cadre d'une alliance. Il y va avec une vision réaliste en vue d'arracher des chances au niveau des communes où il jouit d'un bon ancrage social. Objectif : comment redonner à la commune son vrai rôle de locomotive du développement local», explique Zerouati en faisant remarquer qu'il est indispensable de respecter certains critères au risque de creuser dans le sable ou de mener une campagne sans impact ni objectif. Elle cite, à titre d'exemple, le discours de campagne qui doit absolument s'adresser exclusivement aux citoyens. Safi Laârabi, chargé de communication du RND, quant à lui, affirme que contrairement aux législatives à caractère national, les locales ont un cachet local et le programme de campagne traduit aussi des programmes purement locaux. Les candidats, dit-il, doivent affronter les citoyens en fonction des particularités de chaque région. Il indique que le chef du parti prépare quelques grands meetings qu'il animera dans les wilayas où le RND est largement représenté et le reste des sorties seront assumées par les candidats. «Cette élection est de nature à susciter un fort engouement. Le citoyen pense que ce scrutin est étroitement lié à ses intérêts quotidiens. Il faut donc s'attendre à une campagne animée en raison de l'importance accordée à ce rendez-vous électoral», déclare-t-il avant de préciser que chaque candidat se doit de financer sa propre campagne. C'est une décision de la direction du parti.

■ K. A.

TISSEMSILT

Dépôt de 79 dossiers de candidature

Quelque 79 dossiers de candidature de listes partisanes et d'indépendants ont été déposés dans la wilaya de Tissemsilt, en prévision des élections locales du 27 novembre prochain, a indiqué la délégation locale de l'Autorité nationale indépendante des élections (Anie). Le chargé de communication auprès de la délégation de wilaya de l'Anie, Abdelkader Guerroudj, a précisé que 72 dossiers de candidature ont été déposés pour le renouvellement des APC, dont 56 listes partisanes et 16 autres de candidats indépendants. La délégation locale de l'Anie a également reçu six listes partisanes et une autre indépendante pour le renouvellement des APW. Le nombre de candidats ayant déposé leurs dossiers pour les prochaines élections locales a atteint les 1.392, a précisé Guerroudj. Les formations politiques ayant déposé les dossiers de candidature aux deux assemblées élues sont le FLN, le RND, le Front El Moustakbel, le MSP, le mouvement El Bina et le Parti de la voix du peuple (PVP).

FLN

Recalés le 12 juin, des candidats reconduits aux locales

Nombre de candidats du parti du Front de libération nationale, recalés lors des élections législatives anticipées du 12 juin écoulé, sont partants pour les élections locales anticipées du 27 novembre prochain.

Un membre du mouvement de contestation au sein du parti du Front de libération nationale nous faisait part, hier, de la candidature aux élections locales anticipées du 27 novembre prochain de nombre de ceux dont les dossiers de candidature ont été rejetés à l'occasion des élections législatives anticipées du 12 juin écoulé en raison de leur non-satisfaction de l'article 200 de la loi portant régime électoral.

Cette disposition stipule que le candidat aux élections ne doit « pas être connu de manière notoire pour avoir eu des liens avec l'argent douteux et les milieux de l'affairisme et pour son influence directe ou indirecte sur le libre choix des électeurs ainsi que sur le bon déroulement des opérations électorales».

Notamment, précise notre source, au niveau des wilayas de Tipasa, Oran, Sidi-Bel-Abbès, Sétif, M'sila et Béjaia, estimant «anormal» que la direction du parti puisse reprendre, pour le rendez-vous du 27 novembre prochain, des candidats recalés le 12 juin dernier et pour un motif «aussi grave». Pourtant, ajoute notre interlocuteur, le président de la République a, lors de son intervention à la réunion du gouvernement avec les walis, clairement révélé que pas moins de 750 membres de la «Issaba» ont été empêchés de se présenter à l'occasion des dernières élections législatives anticipées. Des candidatures dont 500 sont issues de deux partis, dont, affirme notre source, le FLN, même si le chef de l'État ne les a pas cités nommément.

Le membre contestataire du FLN souhaite que la directive donnée par le chef de l'État aux walis à l'effet de débusquer tous les membres de la Issaba qui tenteraient de candidater aux futures élections locales puisse se concrétiser sur le terrain.

Toujours à propos de ce prochain double scrutin local anticipé, notre interlocuteur n'a pas manqué de relever que c'est la première fois que le vieux Front manquera un aussi grand nombre de circonscriptions électorales dont certaines emblématiques. À l'image des Assemblées populaires de wilaya puisque le parti ne concourra pas dans deux, celles d'Oran et de Naâma. Il y a également ces communes chefs-lieux de wilaya comme Oran, Tipasa, Tlemcen, Constantine, Khenchela, Saïda, Touggourt, Taref, Annaba, Tébessa où le parti n'a pu présenter de listes électorales. Ceci sans compter les innombrables Assemblées populaires communales au sein desquelles le vieux parti ne sera pas présent dans le prochain mandat pour n'y avoir pu confectionner des listes. Ainsi, notre interlocuteur parle de 66 communes à Tizi-Ouzou, une vingtaine à Béjaia, 14 communes à Oran, 20 communes à Boumerdès, 19 communes à Djelfa, 14 communes à Tipasa, 9 communes à Tiaret, 7 communes à Jijel, à Sétif et à Médéa (dont notamment Ksar-el-Boukhari), 5 communes à Touggourt, 4 communes à Mostaganem, Annaba et à Alger (Alger-Centre, Chéraga, Dely-Brahim et Kouba).

Une «prouesse» que le cadre contestataire met sur le compte de la gestion du secrétaire général du parti tant contesté.

Sur un autre plan, on a appris de même source qu'un pourvoi en cassation a été introduit contre la décision du juge d'instruction du tribunal de Bir-Mourad-Raïs d'Alger de mise sous mandat de dépôt de Mohamed Issad et la mise sous contrôle judiciaire de 8 autres cadres contestataires.

Selon notre interlocuteur, la chambre d'accusation près la cour d'Alger devra statuer sur ce recours la semaine prochaine. Il est reproché à l'ex-mouhafadh du parti au niveau de la wilaya de Blida d'utiliser un «cachet avec le logo d'un organe de coordination et de faire des déclarations au nom du parti», lui qui s'est toujours proclamé comme étant le coordinateur de l'instance de coordination du vieux Front du pouvoir, structure mise sur pied par les contestataires de Abou el Fadhl Baâdji et qui a été «formalisée» à l'occasion de la session ordinaire du comité central tenue, pour rappel, dans le sillage de l'envahissement du siège national du parti, le 9 septembre dernier.

Suite à quoi, des dizaines de membres du comité central commençaient à recevoir des convocations de la police pour des auditions sur plainte de Baâdji. Une démarche qui a abouti au tribunal de Bir-Mourad-Raïs, dont le juge d'instruction a, donc, décidé, il y a dix jours, de la mise sous mandat de dépôt de Mohamed Issad et sous contrôle judiciaire des autres contestataires.

M. K.

Le Soir D'ALGERIE

ÉTUDE DES DOSSIERS DES CANDIDATS AUX ÉLECTIONS LOCALES

Le RND et El Binaa dénoncent des dépassements

Aussitôt entamée au lendemain de l'expiration des délais de leur dépôt, l'étude des dossiers des candidats aux élections locales anticipées du 27 novembre prochain suscite déjà des réserves de la part de certains partis.

M. Kebci - Alger (Le Soir) - C'est notamment le cas du Rassemblement national démocratique et du mouvement El Binaa.

Ainsi, le parti que dirige Tayeb Zitouni a été obligé d'interpeller par écrit le président de l'Autorité nationale indépendante des élections. Une requête via laquelle le RND a tenu à relever et à regretter, dans la foulée, les «nombreuses violations enregistrées au cours de la période d'étude des dossiers», écrit-il.

Un constat fait par, explique-t-il dans sa missive, les responsables locaux du parti au niveau des wilayas. Et au RND de «définir» les dépassements enregistrés, lui qui accuse certains représentants de partis politiques de «profiter de l'accord de l'autorité électorale pour modifier la liste des candidats pour remplacer un candidat par un autre en dehors des délais légaux», ayant expiré jeudi dernier à minuit.

Et d'exhorter l'Anie à «prendre les mesures nécessaires et d'appliquer strictement la loi qui stipule qu'«il n'est pas du tout autorisé de déposer ou de modifier les listes de candidats après la date d'expiration des délais légaux».

Il faut rappeler que l'autorité que préside Charfi a adopté dernièrement des procédures permettant aux représentants des listes de candidats de compléter

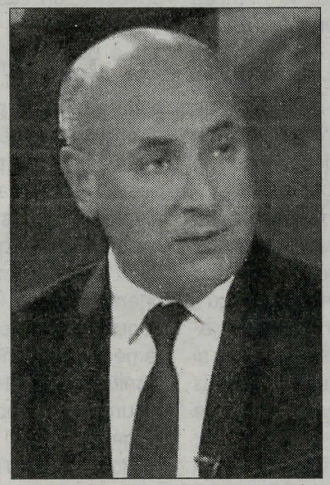

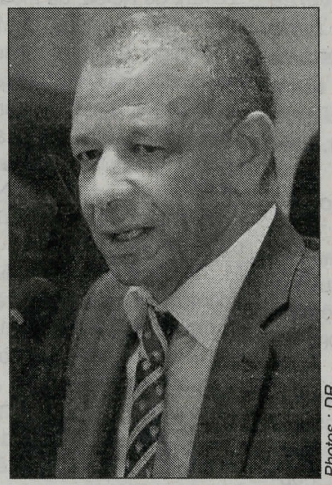

Photos : DR

ou de remédier à tout manque de documents constitutifs des dossiers de candidature. Ce dont, apparemment, des partis «inspirés» ont profité pour «chambouler» leurs listes électorales. Pour sa part, le mouvement El Binaa a pointé, lui, le fameux CD (compact disque) dans lequel sont portées les informations concernant les électeurs ayant parrainé des listes. Un outil qui semble causer des désagréments aux partis dont celui que dirige Abdelkader Bengrina qui parle d'un virus qui lui aurait fait perdre près d'une centaine de communes.

Pour El Binaa, cette méthode technologique adoptée par l'Anie est «inefficace», elle qui nécessite «énormément de temps afin d'y inclure les centaines de formulaires des électeurs».

De son côté, le Front des forces socialistes n'est pas en reste de cette désapprobation presque générale. Le doyen des partis de l'opposition, par la voix de son premier secrétaire national, s'en est pris, vendredi dernier, à l'occasion de la conférence nationale économique et sociale qu'il a organisée, à la «loi électorale» qu'il qualifie tout simplement de «véritable déclaration de guerre contre les partis politiques et tout ce qui est organisé ».

M. K.

Le Soir D'ALGERIE